© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

العنوان: مستوى توافر معايير المواطنة الرقمية لدى معلمي الحاسبات الآلية

المصدر: دراسات في المناهج وطرق التدريس

مستوى توافر معايير المواطنة الرقمية لدى معلمي الحاسب الآلي

The level of Availability of Digital Citizenship Standards among Computer Science Teachers

فؤاد فهيد شائع الدوسري
باحث دكتوراه بكلية التربية
جامعة الملك سعود
المملكة العربية السعودية

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى توافر معايير المواطنة الرقمية لدى معلمي الحاسب الآلي بمدينة الرياض، واتبعت الدراسة المنهج المسحي، ولتحقيق هذا الهدف صممت استبانة من (٤٧) فقرة، موزعة على ثلاثة محاور، وأشارت النتائج إلى توافر المعايير لدى المعلمين بمستوى عالٍ لكل من: الاتصال الرقمي، والوصول الرقمي، والسلوك الرقمي، والحقوق والمسؤوليات الرقمية، والصحة الرقمية، وتوفرت بشكل متوسط لكل من القانون الرقمي، والتجارة الرقمية، والأمن الرقمي، ومحو الأمية الرقمية، ولم تشّر النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية؛ لتوافر المعايير تعزى إلى: (نوع المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة التدريسية، ومتوسط الاستخدام اليومي للتقنية)، وكانت من أهم التوصيات: إدراج مادة لتدريس المواطنة الرقمية في التعليم العالي، ورفع جانب الوعي في حقوق الملكية الفكرية لدى المعلمين، وإجراء دورات عن الحماية وأمن المعلومات، واقترحت الدراسة: إجراء دراسات مقارنة؛ لتوافر معايير المواطنة الرقمية لدى معلمي الحاسب الآلي في القرى والمحافظات، وإجراء دراسات مقارنة؛ لتوافر معايير المواطنة الرقمية لمعلمي التخصصات الأخرى.

(١٤٤كلمة)
الكلمة المفتاحية: المواطنة الرقمية.

Abstract

The study aimed to identify the level of the availability of digital citizenship standards among computer science teachers in Riyadh city. The study followed survey methodology, and to achieve its aim, a 47-item questionnaire was designed divided into three categories. The descriptive statistics showed that the teachers had higher degree of: Digital Communication, Digital Access, Digital Etiquette, Digital Rights & Responsibilities and Digital Health and wellness standards. the statistics showed that the teachers had medium degree of: Digital Literacy, Digital Commerce, Digital Security, and Digital Law standards. There were no statistically significant differences among teachers in standards attributed to: qualification, years of experience in teaching, and average of daily technology use. The most important recommendations were: to add digital

citizenship as a subject in higher education, and increase the awareness in intellectual property rights of teachers, and providing training on information security. The study also suggested conducting comparative studies of the availability of digital citizenship standards among computer teachers in different villages and provinces, and conduct comparative studies to assess the availability of digital citizenship standards for other subject matter teachers.
(181 words).

Key Word: Digital Citizenship

مقدمة

يواجه المواطن كثيرًا من التحديات والمتغيرات في العصر الحديث، ومن أبرزها: ظاهرة العولمة، التي قلصت الحدود الجغرافية لبلدان العالم إلى قرية عالمية، ويرجع – ذلك- إلى التسارع في تقنية المعلومات والاتصالات، وهي تحمل تهديدًا كبيرًا في مضامينها لكل المجتمعات، مع ما يصاحبها من تداعيات اقتصادية، وثقافية، واجتماعية، وأيديولوجية (ميلوكه،٢٠١٥؛ الدويلة، ٢٠١٥)، وساعد على انتشار العولمة - التوسع الكبير للتقنية التي وصلت لكل دولة، وداخل كل منزل، فأصبح لا حدود بين الدول والأفراد، مما أدى إلى تضييق الهوة بين المجتمعات، ومكّن الأشخاص من التواصل بين بعضهم البعض بطريقة مباشرة وسهلة، وسمح بتكوين الصداقات بين مستخدمي التقنية بمختلف جنسياتهم ودياناتهم.

كشفت بعض الدراسات العلمية لإحصائيات تفيد: أن معدل استخدام الأطفال والمراهقين لأجهزة التقنية (المكتبية والمحمولة) قد يصل لثماني ساعات يوميًا؛ مما يقلل من احتمالية جلوسهم مع والديهم؛ وبالتالي قد يكون تأثير هذه الأجهزة سلبًا، أو إيجابًا عليهم (القايد،٢٠١٤)، فمن إيجابيات التقنية: أنها سهلت كثير من التعاملات للناس؛ كإجراء الخدمات الحكومية بسرعة

وسهولة، والتواصل مع الأصدقاء مهما بعدت المسافة، وفتح المجالات للتوظيف، والربح المادي، والتعليم (العمري،٢٠٠٤)، وبالمقابل فإن التقنية يمكن أن تسبب أخطارًا عند التعامل غير الصحيح معها، كالتواصل مع الغرباء خلف هذه الأجهزة في بقعة ما حول الكرة الأرضية، والتعامل مع مواد غير ملائمة أخلاقيًا، أو التعرض لسرقة بطاقة الائتمان، أو التصنت على المستخدمين الآخرين، وغيرها من الأخطار الكثيرة التي تحملها التقنية.

فأدركت الدول أنه يجب التعامل مع هذه التطورات الحديثة؛ وذلك بإعداد المواطنين الذين يستطيعون التعامل مع التقنية بشكل أفضل، ومحاولة احتواء المعرفة، واستخدام مستحدثات التقنية في جميع مناحي الحياة، ومنها التعليم(إبراهيم،٢٠٠٦)، فالدول ومستخدمو التقنية بحاجة إلى وجود نظام يحكم هذا التعامل، وقواعد معينة للتفاهم، وسلوك يحكم كل شخص يستخدم هذه التقنية بجميع أنواعها وخدماتها، فالعالم الرقمي لم ينطو إلا على القليل من القواعد الخاصة بالسلوك المناسب، وغير المناسب للمستخدم الرقمي(المسلماني،٢٠١٤).

ونظرًا للحاجة إلى وجود نظام يحكم هذا السلوك؛ نشأ مصطلح "المواطنة الرقمية" عند ظهور التقنية وتغلغلها المستمر في جميع مناحي الحياة، وأدى إلى إكساب المستخدمين مجموعة من المهارات التي تتطلبها الحياة في عصر المعلومات(لموشي،٢٠١٦)، والتي يعرفها (ريبيل،٢٠١٢: ٣٤) بأنها: "قواعد السلوك الملائم والمسؤول فيما يتعلق باستخدام التقنية"، ويعرفها (شرف والدمرداش، ٢٠١٤: ١٣١)بأنها: "تفاعل الفرد مع غيره باستخدام الأدوات والمصادر الرقمية، مثل: الحاسوب بصوره المختلفة، وشبكة المعلومات كوسيط للاتصال مع الآخرين، باستخدام العديد من الوسائل أو الصور، مثل: البريد الإلكتروني، والمدونات، والمواقع، ومختلف شبكات التواصل الاجتماعي"، وتعرفها (المسلماني،٢٠١٥: ٢٣) بأنها: " إعداد الطلاب لمجتمع ملئ بالتقنية؛ وذلك بتدريبهم على الالتزام بمعايير السلوك المقبول عند استخدام التقنية في المدرسة، أو المنزل، أو أي مكان آخر".

وتبنّت الجمعية الدولية للتقنية في التعليم (ISTE: International Society for Technology in Education) مفهوم "المواطنة الرقمية "، في محاولة لإعداد تنظيم لاستخدام التقنية، وإطار لحل المشكلات المتعلقة باستخدامها، وهو مفهوم حديث ظهر خلال السنوات الأخيرة في التربية الرقمية، ويهدف إلى إيجاد الأساليب، والطرق، والبرامج، والأنظمة؛ لتوجيه وحماية جميع مستخدمي التقنية، وخصوصًا الأطفال والمراهقين، ولتحديد الأمور الصحيحة والخاطئة في

التعامل مع التقنية الحديثة. وتشكل المواطنة الرقمية نظام حماية لجميع الأفراد عند استخدام أجهزة الحاسب الآلي، والأجهزة المحمولة، وشبكة الإنترنت بصورة إيجابية، بحيث تسعى إلى إيجاد الشخصية المتكاملة للمواطن الرقمي، الذي يحب وطنه، ويفكر لخدمته وحمايته، بعيدًا عن الإساءة والتشهير بالآخرين، كما تعزز المواطنة الرقمية لبيئة إلكترونية إيجابية، أكثر أمنًا وسلامة للجميع، وتعمل على توحيد الثقافة التقنية، وتوفير الأساس الذي يقوم عليه المجتمع الرقمي، ومحاولة تفهم للمخاطر والمشكلات المحتملة، وكيفية تقليل الفرص التي قد تجر الأبناء إلى المشكلات من استخدام التقنية استخدامًا سيئًا.

محاور ريبل (REPs) ومعايير المواطنة الرقمية:

تتكون المواطنة الرقمية من تسعةٍ من المعايير، هي:(الوصول الرقمي، السلوك الرقمي، القانون الرقمي، الاتصال الرقمي، محو الأمية الرقمية، التجارة الرقمية، الحقوق والمسؤوليات الرقمية، الصحة والسلامة الرقمية، والأمن الرقمية). وذكر (ريبل،٢٠١٢: ١٧) بأن: "المعايير التسعة تشكل أساس الاستخدام الملائم للتقنية، وتوفر نقطة انطلاق لمساعدة جميع مستخدمي التقنية على فهم أساسيات المواطنة الرقمية، والوصول إلى وعي أكثر بالقضايا المتعلقة بالتقنية؛ بحيث يمكن لأي شخص أن يكون مواطنًا رقميًا أفضل". تضمن هذه المعايير أن يمتلك المواطن الأساسيات في معرفة التقنية، وكيفية التعامل بها واستخدامها بطريقة صحيحة، يحمي بها نفسه، وممتلكاته، وخصوصيته في هذا العالم الواسع؛ فتم تقسيم المعايير التسعة إلى ثلاثة محاور، بحسب قربها إلى نفس التخصص(ريبل،٢٠١٤)، وهي: (محور الاحترام، محور التعليم، محور الحماية) بحيث تنتمي إليها جميع المعايير، والمعايير التسعة بحسب (ريبل، ٢٠١٢) و(سنكار،٢٠١١) و(المسلماني،٢٠١٥) هي:

المحور الأول: الاحترام Respect

ويحتوي على ثلاثة معايير: (الوصول الرقمي، السلوك الرقمي، القانون الرقمي):

1- الوصول الرقمي(Digital Access) :

يعبر الوصول الرقمي عن المشاركة الإلكترونية الكاملة في المجتمع، وعدم وجود فجوة رقمية بين المستخدمين، وتعتمد على قدرة كل شخص للوصول إلى جميع الأدوات في المجتمع الرقمي، وكيف يمكنه استخدامها على مستوى مقبول، تساعده في التعليم والبحث عما يريد، واستخدامها متى يشاء، ولتحقيق ذلك؛ يفضل توفير الأماكن، وإتاحة الفرص، وتهيئة المرافق من قبل المسؤولين في

تطبيق برامج التقنية على المجتمع، ومساعدة أصحاب الظروف الخاصة، كذوي الاحتياجات الخاصة على استخدام التقنية كفرد من أفراد المجتمع؛ لحصولهم على تعليم مناسب مع الباقين(ريبل، ٢٠١٢).

2- السلوك الرقمي(Digital Etiquette) :

هي: معايير للسلوك والإجراءات من خلال استخدام التقنية، واتباع المواطن الرقمي للسلوك الصحيح؛ يجعل منه مثالًا يحتذى به من قبل الجميع، فتعليم الأطفال في المنزل ذو أهمية بالغة، ولكن أولياء الأمور قد لا يكون لديهم - في الغالب- معرفة بالتقنية، ولا يعرفون ما هو ملائم وغير ملائم، وبالتالي فتعليم الأطفال في المدارس، على أيدي معلمين يطبقون قواعد السلوك، والاستخدام الصحيح للأجهزة مباشرةً؛ يؤدي إلى نقل المهارة للطلاب (ريبل، ٢٠١٢؛ المسلماني،٢٠١٥).

3- القانون الرقمي(Digital Law) :

هي: المسؤولية الإلكترونية عن الأفعال والأعمال، ويتضمن هذا المعيار معرفة الحدود والحقوق للشخص عند التعامل مع التقنية، فمشاركة المعلومات بين المواطنين الرقميين؛ يجعل التأكد من المعلومات المرسلة يؤخذ بعين الاعتبار، فالمواطن الرقمي يجب أن يعرف ما هو ملائم وغير ملائم، أو غير قانوني عند التعامل مع المعلومات على الشبكة، وما هي المسؤوليات على الأشخاص؟ وهل كل شخص يعرف نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في دولته؟، وكذلك عدم الإغفال عن قضايا حقوق الملكية الفكرية، وحماية حقوق التأليف والنشر (ريبل، ٢٠١٢؛ المسلماني،٢٠١٥).

المحور الثاني: التعليم Educate

ويحتوي على ثلاثة معايير: (الاتصال الرقمي، محو الأمية الرقمية، التجارة الرقمية):

1- الاتصال الرقمي(Digital Communication) :

هو: تبادل المعلومات الإلكترونية، عن طريق التواصل والمشاركة؛ باستخدام الأجهزة الرقمية، التي تساعد على التواصل مع الأشخاص والمنظمات، والتعارف عن بعد، وممارسة الخدمات الشبكية بكل يسر وسهولة، وهي كثيرة، كالبريد الإلكتروني، وبرامج التواصل الاجتماعي، ومحركات البحث. والتواصل الرقمي في العصر الحالي يتم بواسطة الأجهزة الرقمية الجديدة خفيفة الوزن، وذات الخدمات المتعددة، كشبكات التواصل الاجتماعي، ويكون الاتصال بشكليه: المتزامن، وغير المتزامن، ومن المهم أن يحرص المعلمون وأولياء الأمور أن يعلموا أولادهم كيف يحسنوا

استخدام هذه الأجهزة، وأن يستغلوها فيما يفيدهم في المجال التعليمي والاجتماعي، وألا يستخدموها بطريقة غير صحيحة؛ تعرضهم إلى مشاكل قانونية، أو اجتماعية (ريبل، ٢٠١٢؛ المسلماني،٢٠١٥).

2- محو الأمية الرقمية(Digital Literacy) :

هي: عملية تعلم وتعليم ما يتعلق بالتقنية واستخدامها، وهذا المعيار يؤثر في باقي المعايير؛ حيث إنه يعدّ الأساس الذي يؤدي لمعرفة الاستخدام الصحيح لباقي المعايير، فهو يساعد في تعلم استخدام الأجهزة الرقمية، والتعرف على خدماتها، وعلى تعلم إنجاز المعاملات الحكومية الإلكترونية، والتسوق الإلكتروني، وكيفية استخدام شبكات التواصل الاجتماعي؛ لتحقيق ما يتم البحث عنه، وكيف يصل للمصادر الرقمية، التي توفر له المعلومات التي يحتاجها في هذا الزمن المتسارع للمعلومات، والتطورات التقنية (ريبل، ٢٠١٢).

3- التجارة الرقمية(Digital Commerce) :

هي: معرفة كيفية البيع والشراء إلكترونيًا، والتعاملات المالية عن طريق شبكة الإنترنت، ومعرفة سلوك التسوق الإلكتروني، فأصبحت عملية الشراء على الشبكة الرقمية عاملاً مهمًا في حياة المواطن الرقمي (ريبل، ٢٠١٢)، فتعلم المستخدم كيف يكون مستهلكًا ذكيًا من الجوانب المهمة والصعبة في المواطنة الرقمية، فالمواطن الرقمي بحاجة لمعرفة جميع نواحي المعاملات التجارية الإلكترونية، وكيف يحمي نفسه من أي عمليات وطرق نصبٍ واحتيال، فالتجارة الرقمية مهمة لجميع مستخدمي التقنية(المسلماني،٢٠١٥).

المحور الثالث: الحماية (Protect)

ويحتوي على ثلاثة معايير: (الحقوق والمسؤوليات الرقمية، والصحة والسلامة الرقمية، والأمن الرقمي):

1- الحقوق والمسؤوليات الرقمية(Digital and Rights Responsibilities) :

يقصد بها ما يتوفر من قواعد وقوانين في استخدام التقنية؛ بحيث تحفظ حق المواطن الرقمي، والجهة المنظمة في مكانٍ ما؛ بحيث يعرف كيف يتعامل مع المحتويات والخدمات على الشبكة بالطريقة النظامية، التي تحفظ شخصيته وهويته، فسياسة الاستخدام المقبول (AUP: Acceptable Use Policies) على سبيل المثال؛ هي التي يتم توزيعها على طلاب المدارس

الأمريكية، فيما يخص استخدام التقنية داخل هذه المدارس، وهي عبارة عن وثيقة نظامية تحتوي على شروط وأخلاقيات الاستخدام السليم للتقنية، والمواد التعليمية الإلكترونية (ريبل، ٢٠١٢).

2- الصحة والسلامة الرقمية(Digital Health and Wellness) :

يختص هذا المعيار بالصحة الجسدية والنفسية في عالم التقنية الرقمية، فالتعامل السليم مع الأجهزة التقنية يعدّ سلاحاً ذا حدين؛ فإما أن يساعدك على تحقيق متطلباتك، وإنجاز أعمالك بكل يسر وسهولة، وإما أن يؤدي إلى مشاكل صحية، وأمراض جسدية؛ بسبب الاستخدام غير السليم للتقنية، فينبغي تعليم المواطن الرقمي على وضعية الجلوس الصحيح، وطريقة الإمساك بالأجهزة الذكية، ومستوى الإضاءة المنبعثة من هذه الأجهزة، وأخذ فترات الراحة بين الفينة والأخرى (ريبل، ٢٠١٢؛ المسلماني،٢٠١٥).

3- الأمن الرقمي(Digital Security) :

هي: الاحتياطات الرقمية لضمان الحماية، فمع ازدياد المعلومات الحساسة، التي يتم تخزينها إلكترونيًا يومًا بعد يوم، يزداد الاهتمام بالأمن الرقمي، وسلامة البيانات التي بفقدها قد يُعرض المستخدم لخسارة كبيرة، فالمواطن الرقمي يحتاج إلى تعلم كيفية حماية البيانات الإلكترونية، والطرق التي يستطيع بها كشف الاحتيالات لغرض السرقة، أو غيرها من الممارسات (ريبل، ٢٠١٢)، (المسلماني،٢٠١٥).

تشير جميع المحاور الثلاثة السابقة - بما فيها المعايير التسعة المتفرعة منها- إلى الطريق المنظم والممهد لاستخدام سليم ومضمون ومحمي لتلافي سلبيات التقنية، وما يتبعها من مخاطر؛ بحيث تكون كالغلاف الأمني للمستخدمين، ونمط حياة يعيش مع المستخدم، ويتنفس هواءه في ظل انتشار أجهزة التقنية، والاتصال الدائم بخدمة الإنترنت بشكلٍ يومي.

وفي هذا المجال توصلت دراسة الزهراني(Al-Zahrani,2015) إلى أن كلًا من الطلاب والطالبات لديهم مستويات جيدة من المواطنة الرقمية، وخاصة من حيث احترام الذات والآخرين عبر الإنترنت، وأوصت الدراسة بتعليم المواطنة الرقمية للطلاب؛ لتعزيز ثقتهم بأنفسهم، وتكوين مواقف إيجابية نحو التقنيات الرقمية، وخاصة الإنترنت. واقترحت الدراسة أن توفر في المناهج الدراسية قسمًا من الممارسات القائمة على التقنية؛ بالإضافة إلى رفع مستوى الوعي من قبل الجهات العليا حول المواطنة الرقمية.

وأما دراسة نوردين(Nordin,2015) فقد توصلت إلى أنه يوجد تأثير للمواطنة الرقمية على سلوكيات الطلاب الرقمية وخصوصًا أخلاقيات التعامل والاحترام، وقد أوصت الدراسة بإجراء المزيد من البحوث عن المواطنة الرقمية، وخصوصًا في تنفيذ المناهج الدراسية.

وبحثت دراسة الشاعر(Elshair,2015) كيف أن العمل اليومي على الإنترنت يمكن أن يحسن ملامح المواطنة الرقمية للطالبات، باستخدام محاور (ريبيل،٢٠١٤)؛ وذلك بالمراقبة، والملاحظة، والعمل على الجوانب الإيجابية لاستخدام التقنية، ومدى إساءة استخدامها في مؤسساتهم، وتوصلت النتائج إلى ظهور سلوك الطالبات كمواطنات رقميات؛ للوفاء بالمهام المطلوبة منهم، وكنّ قادرات على تتبع تطور ملفاتهن الشخصية بشبكة الإنترنت، ودلّت النتائج على تحسينات متنوعة في جوانب المواطنة الرقمية لديهن؛ حيث إن أعلى درجة قياس كانت للتواصل والوصول الرقمي، وأدنى درجة كانت للحقوق والمسؤوليات الرقمية، والقانون الرقمي.

في دراسة لندسي (Lindsey,2015): هدفت إلى دمج سلوك ومفاهيم المواطنة الرقمية، مع تعليم التقنية للمعلمين، وتأسيسهم للمستقبل؛ وذلك بدمج وحدات تعليمية على شبكة الإنترنت حول المواطنة الرقمية، ضمن مناهج تعليم التقنية في الكلية، وقد شملت الدراسة أعضاء هيئة التدريس مع الطلاب، واستخدمت كلًا من الملاحظة والمقابلة لجميع بيانات الدراسة. وتوصلت النتائج إلى عزم الطلاب على استخدام المواطنة الرقمية مستقبلًا في تعليمهم، وفعالية تدريس المواطنة الرقمية لمعلمي المستقبل، وتأثيرها على تغيير نوايا الطلاب للاستخدام السليم للتقنية.

وهدفت دراسة المسلماني(٢٠١٤) إلى: توضيح مفهوم المواطنة الرقمية، ومدى الحاجة إليها في العصر الحاضر، مع السعي نحو تقديم رؤية مقترحة؛ لدعم دور التعليم في غرس قيم المواطنة الرقمية في نفوس الطلاب، وقياس اتجاه الطلاب نحو استخدام التقنية الرقمية بكافة تطبيقاتها، وتوصلت الباحثة إلى اتفاق نتائج الدراسات الميدانية، مع الدراسات الأجنبية على زيادة توجه الطلاب نحو استخدام التقنية الرقمية بمختلف أنواعها، وعن عدم إلمام الطلاب بمعايير السلوك الصحيح والمقبول والمرتبط باستخدام التقنية، ولقد أوصت الدراسة بمجموعة من المقترحات الخاصة بغرس قيم المواطنة الرقمية في نفوس الطلاب، شملت منطلقات الرؤية، وأهدافها، ومحاورها، ومتطلبات تنفيذها، وكذلك مقترحات لدور الأسرة، والمدرسة، والإعلام، والدولة، والمؤسسات الدينية في تعزيزها لدى المواطنين.

وهدفت دراسة الجزار (٢٠١٤) إلى: وضع تصور مقترح حول ما يمكن أن تقوم به المؤسسة التربوية؛ للتعامل مع المواطنة الرقمية، مستخدمةً المنهج الوصفي التحليلي لمجموعة من الدراسات في هذا المجال. وتوصلت النتائج إلى دور المؤسسة التعليمية في تأهيل الطلاب: معرفيًا، ومهاريًا، ووجدانيًا، وأخلاقيًا للتعامل كمواطنين رقميين، وأن هناك خمسة أبعاد توصلت لها الدراسة، يجب أن توفر في المؤسسة التعليمية؛ للقيام بالمهمة على الوجه المطلوب. ووضعت الدراسة تصوراً مقترحاً يقوم على: تطوير البيئات التعليمية الداعمة للتقنية الرقمية، ووضع ضوابط ومعايير التعامل الرقمي.

وهدفت دراسة سنكار (Sincar, 2011) إلى: معرفة المعايير التي تتوافر لدى معلمي دولة تركيا في ضوء المواطنة الرقمية، واتبعت الدراسة أسلوب تحليل وجمع البيانات، وكانت أهم النتائج: توفر لدى المعلمين بشكل كاف قواعد السلوك بشأن الاتصالات الرقمية والثقافة الرقمية، وقليلًا جدًا توفرت قواعد السلوك المتعلقة بالوصول الرقمي، وآداب السلوك الرقمي، والتجارة الرقمية، والحقوق والمسؤوليات الرقمية، والقانون الرقمي، والصحة الرقمية، والأمان والسلامة الرقمية. وكانت التوصية: إدراج قواعد سلوك المواطنة الرقمية في برامج تدريب المعلمين في تركيا.

من خلال الاستعراض السابق للدراسات؛ توصل الباحث إلى النقاط التالية:

١- يتبنت الدراسات السابقة: أن هناك اتفاقًا بينها حول أهمية المواطنة الرقمية، وأهمية توافرها لدى المعلمين، وكذلك توصل الباحث من خلال استعراض الدراسات: (الجزار،2014)، (Al-Zahrani,2015)، (Nordin,2015)، (Lindsey,2015)، (Sincar, 2011)، (المسلماني،2014) إلى عدم وجود تدريس لمعايير المواطنة الرقمية في التعليم العام، أو التعليم الجامعي، وهي تدل على أهمية عمل دراسات عن مدى توفرها في المعلمين، الذين يتعاملون بشكلٍ مستمرٍ مع التقنية في مختلف الدول، كما طالبت الدراسات: (Sincar, 2011)، (المسلماني،2014)، (Al-Zahrani,2015)، (Nordin,2015) ، (الجزار،2014) بتوفير مناهج لتدريس المواطنة الرقمية للمعلمين والطلاب؛ حتى تنمي عندهم المهارات، وتتوفر لديهم الأسس الصحيحة لاستخدام التقنية.

2- تتشابه هذه الدراسة مع دراسة (سنكار،2011)، (لندسي،2015) في محاولة الكشف عن مستوى معايير المواطنة الرقمية للمعلمين؛ إلا أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة في محاولة الكشف عن مستوى توافر المواطنة الرقمية لدى معلمي الحاسب الآلي في المملكة العربية السعودية؛ حيث لم يتم عمل دراسة - حسب علم الباحث- على المعلمين، والذين يُعدّون الأقرب إلى التقنية من حيث التخصص، كما أن بعض موضوعات مناهج الحاسب الآلي تحاكي جزءاً من المعايير بشكلٍ غير مباشر، والتي يجب أن تتوفر في معلم التخصص.

3- استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة، في استخدم الأسلوب المسحي المتفق عليه من أغلب الدراسات: (Al-Zahrani,2015) و (Nordin,2015) و (Elshair,2015) و (المسلماني،2014)؛ وذلك باستخدام وبناء أداة الاستبانة؛ لمعرفة مستوى توافر المواطنة الرقمية للمعلمين، وذلك باعتماد محاور (ريبيل،2014) الثلاثة: (محور الاحترام، محور التعليم، محور الحماية).

مشكلة الدراسة:

مع ظهور الاستخدامات السلبية التي تحملها التقنية، كنشر الثقافة الغربية، والاستثمار في صناعة المواد الإباحية، وانتهاك خصوصية الأفراد، أثرت بشكل أو بآخر في هوية مستخدم التقنية العربي، وتسببت بآثارٍ على المستوى الأسري، والاجتماعي، والنفسي، والسياسي، والأمني (عز الدين، ٢٠١٦)، وأدى لاستخدام غيرَ سويّ للتقنية من قبل المستخدمين، وحيث إنه لم يوجد نظام رادع للتجاوزات السلبية في وقتٍ مبكر؛ فقد أقرت المملكة العربية السعودية ممثلة بهيئة الخبراء – مؤخرًا- بإصدار نظام لمكافحة الجرائم المعلوماتية، والذي صدر بقرار من مجلس الوزراء رقم (٧٩) بتاريخ ١٤٢٨/٣/٧هـ ، ويتكون من ١٦ مادة، مختصة بلائحة العقوبات لمن يمارس التقنية بشكل غير صحيح (boe.gov.sa).

ووفقًا لأحدث إحصائية، فإن ما يقرب من ٦٢ في المئة من الأطفال في جميع أنحاء العالم، لهم تجربة سلبية على الإنترنت، وأن ما يقرب من أربعة من كل عشرة أطفال كانت تجاربهم خطيرة، كالعنف الإلكتروني، أو تلقي صور غير لائقة من الغرباء، وأن ٧٤% من الأطفال الناشطين في شبكات التواصل الاجتماعي، وجدوا أنفسهم في مواقف غير سارة، كالتعامل السلبي، أو القسوة، على الـFacebook، أو الـGoogle+، أو خدمات أخرى مماثلة (ستنبيرق،٢٠١٢)، فبناءً على ذلك؛ سارعت بعض الحكومات (كالأسترالية، والبريطانية، والأمريكية)، في محاولة

لتطبيق مفهوم المواطنة الرقمية في تعليمها، الذي يعبر عن قواعد وسلوك يجب أن تتوفر في مستخدم التقنية؛ وذلك محاولةً لتطبيق منهجية واضحة في مجال استخدام التقنية، والذي يعدّ نمط حياة (ريبيل،٢٠١٢)، وحيث إن عددًا من الدراسات كشفت ضعف الاهتمام بتدريس هذه المعايير في بعض الدول، ومنها: (نوردين،٢٠١٥)، و(ليندسي،٢٠١٥)، و(سينكار،٢٠١٥)، و(أكاي،٢٠٠٨)، وبناءً على نتيجة ما توصلت عليه دراسة(المسلماني،٢٠١٤)، التي أجريت في جمهورية مصر، بعدم إلمام المفحوصين بمعايير السلوك الصحيح والمقبول المرتبط باستخدام التقنية؛ فإنه يقع على عاتق المدرسة عامةً، والمعلم خاصةً في تنفيذ هذا الأمر، ولأن المعلم هو المنفذ الحقيقي للمنهج، والأكثر فاعلية في التعامل مع كل من المنهج والطالب، فوجود هذه المعايير في المعلم يكون أمرًا ضروريًا، وشخصية المعلم ذات تأثير كبير على شخصية المتعلم وبنائها، فيعمل على توجيه سلوك المتعلم، ويعدل من مواقفه واتجاهاته، فهو يقوم بدور رئيس وفاعلٍ في شخصية المتعلم، وله أهمية في تنشئة المتعلمين على المواطنة الرقمية في مراحلهم الأولية، وإن تمثّل المعلم لقيم المواطنة الرقمية وعيًا وممارسةً، هو الجانب المهم للتأثير على وعي الطالب، وممارسته لقيم المواطنة الرقمية (العدوان، ومصطفى،٢٠١٥).لذا فإن مع اعتماد معايير المواطنة الرقمية دوليًا مؤخرًا، وعدم معرفة المعلمين لمستوياتهم بالنسبة لهذه المعايير؛ لذا فإن هذا البحث سيحاول الكشف عن مستوى توافر معايير المواطنة الرقمية لدى معلمي الحاسب الآلي.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يلي:

1. معرفة مستوى توافر معايير المواطنة الرقمية لدى معلمي الحاسب الآلي في المرحلة الثانوية.
2. معرفة علاقة كل من: (سنوات الخبرة التدريسية، نوع المؤهل العلمي، متوسط الاستخدام اليومي للتقنية) بتوافر معايير المواطنة الرقمية لدى المعلمين.
3. معرفة مدى اختلاف مستويات مواطنة المعلمين الرقمية في ضوء المحاور الثلاثة:(الاحترام، التعليم، الحماية)؟

أسئلة البحث:

1. ما مستوى توافر معايير المواطنة الرقمية لدى معلمي الحاسب الآلي في المرحلة الثانوية؟

2. هل هناك علاقة بين: (سنوات الخبرة التدريسية، نوع المؤهل العلمي، متوسط الاستخدام اليومي للتقنية) وبين مستوى مواطنة المعلمين الرقمية؟
3. هل يوجد اختلاف في مستويات مواطنة المعلمين الرقمية في ضوء المحاور الثلاثة:(محور الاحترام، محور التعليم، محور الحماية)؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يركز على درجة توافر معايير المواطنة الرقمية لمعلمي الحاسب الآلي، وتتمثل أهمية البحث في الآتي:

- يقدم البحث مادة للمتخصصين في العالم العربي، تبين مدى أهمية المواطنة الرقمية؛ وذلك لقلة الدراسات في مجال المواطنة الرقمية عربيًا.
- يتيح البحث فرصة لوزارة التعليم بإلقاء النظر على أهمية هذه المعايير الدولية، ومدى الاهتمام بمستوى تطبيقها في المناهج السعودية.
- تسهم نتائج البحث في التعرف على مستوى توافر معايير المواطنة الرقمية لدى معلمي الحاسب الآلي– وهم الأقرب في هذا المجال- بكونهم قدوة للطلاب في استخدام التقنية، مما يعزز لديهم الحرص على الاهتمام والتطوير الذاتي.

حدود البحث:

اقتصر البحث على:

معرفة مستوى توافر معايير المواطنة الرقمية لدى معلمي الحاسب الآلي في مدينة الرياض، والذين يدّرسون مقرر الحاسب الآلي في المرحلة الثانوية.

تحديد مصطلح البحث:

المواطنة الرقمية: يعرفها الباحث إجرائياً بأنها: "مجموعة المعارف والقواعد والسلوك التي تحكم وتوجه استخدام التقنية، بطريقة إيجابية ومفيدة للمستخدم، والتي يجب أن تتوفر في معلم الحاسب الآلي في مدينة الرياض؛ ليستطيع تنشئة المتعلمين تنشئة رقمية".

منهجية البحث:

في ضوء أسئلة البحث وأهدافها، تم استخدام المنهج الوصفي المسحي التعليمي؛ باعتباره الأكثر مناسبةً في وصف الظاهرة المدروسة كما توجد في الواقع، ولا يقتصر على وصف الواقع – فقط - بل يطمح إلى تقييمه وتطويره(الفتلي،٢٠١٤)، ورأى الباحث - بعد مراجعة الدراسات السابقة- إلى أن هذا المنهج يتلاءم مع طبيعة وهدف هذا البحث؛ وذلك للحصول على وصف دقيق عن مستوى توافر معايير المواطنة الرقمية لمعلمي الحاسب الآلي في مدينة الرياض.

مجتمع وعينة البحث:

تكون مجتمع البحث من جميع معلمي الحاسب الآلي للمرحلة الثانوية بمدينة الرياض، والبالغ عددهم (٢٧٧) معلمًا (إدارة تعليم الرياض،١٤٣٧)، بحيث تم توزيع استبانة إلكترونية على جميع أفراد المتجمع، وبلغ عدد المعلمين الذي شاركوا في الاستبيان (٣٧) معلمًا، وتم استبعاد استبانتان بسب عدم استيفاء الإجابات، فبلغ عدد من استوفت استباناتهم لجميع الإجابات (٣٥) معلمًا، بما نسبته تقريبًا (١٣%)، وتعدّ نسبة مقبولة؛ إذا جاءت بين (٥%) و(٢٠%) كما أشارا (عليان، وغنيم،٢٠٠٤: ١٣٥،١٣٦).

وجاء توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات في الجدول التالي:

جدول (١): توزيع أفراد العينة على متغيرات البحث:

المتغير		عدد المعلمين	النسبة المئوية
سنوات الخبرة	أقل من 10 سنوات	17	48.57%
	أكثر من 10 سنوات	18	51.42%
	المجموع	35	100%
المؤهل	بكالوريوس	18	51.42%
	ماجستير	17	48.57%
	المجموع	35	100%
معدل الاستخدام اليومي	أقل من 5 ساعات	17	48.57%
	أكثر من 5 ساعات	18	51.42%

	المجموع	35	100%

أداة البحث:

بعد مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وبعد مراجعة الاستبانات الملحقة بالدراسات السابقة، صُممت الاستبانة لتكون الأداة التي سيعتمد عليها البحث، وتم بناؤها بالاستعانة ببعض فقرات الاستبانات في الدراسات والأبحاث الأجنبية، وإضافة الجزء الأخير من الفقرات؛ عن طريق المراجع التي تطرقت لمعايير المواطنة الرقمية، وتكونت الاستبانة من ثلاثة محاور رئيسة، كما صنفها (ريبل،٢٠١٤)، وهي: (محور الاحترام، محور التعليم، محور الحماية)، والتي تقيس بمجملها المعايير التسعة للمواطنة الرقمية، وبلغت عدد فقرات الاستبانة - بصورتها الأولية- (٦٠) فقرة.

استخدم الباحث مقياس ليكرت (Likert) الخماسي المكون من خمس فئات، استجابة محددة مسبقًا؛ لسهولة إجابة فقراتها من قبل المستجيبين، وللحصول على نتائج أكثر دقة من عينة البحث: (عباس، ونوفل، والعبسي، وأبو عواد،٢٠١٥)، واحتسب المدى كالتالي: (١-٥ = ٤) ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس؛ وذلك للحصول على طول الخلية المطلوب بحساب (٤/٥ = ٠,٨٠)، واعتمد معيار بخمس مستويات؛ للحكم على مستوى إجابات أفراد عينة البحث حول درجة توافر معايير المواطنة الرقمية لديهم، وذلك باستخدام قاعدة التقريب الحسابي، وفق الجدول التالي:

جدول (٢): توزيع مقاييس التوفر:

الدرجة المقابلة	المتوسط الحسابي	درجة توافر المعيار
1	من 1 إلى أقل من 1.80	منعدمة
2	من 1.80 إلى أقل من 2.60	منخفضة
3	من 2.60 إلى أقل من 3.40	متوسطة
4	من 3.40 إلى أقل من 4.20	عالية
5	من 4.20 إلى 5	عالية جدًا

صدق الأداة وثباتها:

للتأكد من صدق الأداة الظاهري، وُزّعت الاستبانة على عدد (١٠) من المحكمين المتخصصين في مجال المناهج وطرق التدريس، ومشرفي منهج الحاسب الآلي-انظر ملحق

رقم(١)-، وأُخِذ بملاحظاتهم، وإجراء التعديلات المطلوبة على الأداة، وبعد ذلك تؤكّد من ثبات الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة؛ بتطبيق دراسة لعينة استطلاعية ميدانية من المعلمين، بلغ عددهم (٢١) معلمًا، واحتُسب معامل الاتساق الداخلي (ارتباط بيرسون) بين فقرات الاستبانة ومحاورها، فكان هناك اتساق بين جميع الفقرات مع محاورها، واحتُسبت معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لقياس ثبات الاستبانة بمجملها؛ حيث وصل إلى (٠,٨٨)، وبلغ عدد فقرات الاستبانة النهائي -بعد حذف بعض الفقرات، وإجراء بعض التعديلات على الفقرات الأخرى- إلى (٤٧) فقرة.

عرض النتائج وتفسيرها:

قام الباحث باستخراج قيم المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للسؤالين: الأول، والثالث، واختبار (ت) لتحديد دلالة الفروق بين استجابات أفراد البحث لكلٍ من:(اختلاف المؤهل العلمي، وسنوات التدريس، ومعدل الاستخدام اليومي).

أولًا: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول ومناقشتها:

- **ما مستوى توافر معايير المواطنة الرقمية لدى معلمي الحاسب الآلي في المرحلة الثانوية؟**

للإجابة على السؤال الأول؛ استخرجت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والرتب لعينة البحث لفقرات كل محور من المحاور الثلاثة: (محور الاحترام)، (محور التعليم)، (محور الحماية) على التوالي؛ لقياس مستوى توافر معايير المواطنة الرقمية التسعة للمعلمين، وهي:

1- فيما يتعلق بمحور (الاحترام) فكانت الإجابات لهذا المحور يوضحها الجدول التالي:

جدول (٣): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات العينة على فقرات محور (الاحترام) (ن=٣٥)

الفقرة	العبارة	الرتب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى توافر المعيار
1	في البيئة الرقمية على شبكة الإنترنت، أحترم رأي الآخرين ومشاعرهم	3	4.48	0.54	عالٍ جدًا
2	في البيئة الرقمية على شبكة الانترنت، لا أقاطع الآخرين عندما يحين دورهم	5	4.11	1.07	عالي
3	أتجنب إتلاف ملفات الآخرين في أجهزة الحاسب	2	4.85	0.55	عالٍ جدًا

	الآلي المعدة للاستخدام العام				
4	لا أطّلع على المعلومات المحفوظة على الأجهزة الرقمية الخاصة بالآخرين؛ إلا بموافقتهم	4	4.40	0.94	عالٍ جدًا
5	عندما أعمل برمجيات ومشاريع، أفضّل أخذ الإذن من المؤلف أو الناشر للعمل الذي وجدته على شبكة الإنترنت قبل الاستفادة منه	6	2.97	1.27	متوسط
6	أؤمن أن تصميم الديدان المدمرة، والفيروسات، وأحصنة الطروادة، وإرسال البريد المزعج - هي من الجرائم الرقمية	2	4.85	0.35	عالٍ جدًا
7	أؤمن أن اختراق معلومات الآخرين، هو تصرف غير أخلاقي	1	4.94	0.23	عالٍ جدًا
المجموع الكلي			4.37	0.47	عالٍ جدًا

أظهرت النتائج في الجدول رقم (٣)، بأن المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمحور الاحترام كاملةً بمستوى (عالٍ جدًا)؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي للمحور (4.37)، وبانحراف المعياري (0.47)، مما يدل على توافر معايير هذا المحور لدى المعلمين بمؤشرات عالية، كما ويظهر من الجدول أن أغلب فقرات المحور كانت بمستوى (عالٍ جدًا) وهي الأعلى، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه كلٍ من: (الزهراني،٢٠١٥) و(سنكار،٢٠١١). وجاءت الفقرة السابعة كأعلى فقرة بمتوسط (4.94)، وبأقل انحراف(0.23) وهو اتفاق الجميع على أن اختراق معلومات الآخرين، هو تصرف غير أخلاقي، وتعدّ الفقرة الثانية هي الوحيدة التي حصلت على مستوى(عالٍ) بالرتبة (الخامسة)، وكثاني أعلى تشتت في الجدول؛ مما يشير إلى أن هناك اختلافاً في الآراء من قبل العينة، وعدم اتفاقهم على إجابة محددة في الاستبيان حول طرق التحاور مع الآخرين؛ من خلال التواصل الرقمي المباشر، واستقرت الفقرة الخامسة في الرتبة (السادسة) كآخر رتبة في المحور بمستوى (متوسط)، وبمتوسط حسابي (2.97) كأقل درجة متحصلة، وكأعلى تشتت، ويعزو الباحث لحصول الفقرة الخامسة لتلك الدرجة، إلى ثقافة الحقوق الملكية التي تعد – حسب رأي الباحث – إلى أن: "شريحة كبيرة من الطلاب، والمعلمين، وربما فئات المجتمع قد لا تعي أساسيات أنظمة حقوق الملكية الفكرية، وعدم استقرار احترام حقوق الملكية الفكرية في ضمير المواطن السعودي(الهدلق،٢٠١٠:٢)"، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الشاعر(٢٠١٥) في حصول معيار القانون على أدنى مستوى. ودلّت إجابات المعلمين على ضعف

الاهتمام بموضوع (حفظ حقوق الملكية الفكرية)، والتي قد تعرضهم للمساءلة القانونية، داخل المملكة العربية السعودية أو في خارجها؛ وذلك عند استخدام محتويات التقنية من برمجيات وغيرها بشكلٍ غير نظامي. ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية ينص -عبر بنوده الستة عشرة- إلى المنهج الواضح لمستخدمي التقنية للتعامل النظامي، بما لا يتعارض مع مصالح مستخدمي التقنية الآخرين، أو الشركات التجارية ذات الصلة بالمجال التقني.

2- فيما يتعلق بمحور (التعليم) فكانت الإجابات لهذا المحور يوضحها الجدول التالي:

جدول (٤): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات العينة على فقرات محور (التعليم) (ن=٣٥)

الفقرة	العبارة	الرتب	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوى توافر المعيار
1	التسوق الإلكتروني يعطيني خيارات أفضل	6	4.48	0.65	عالٍ جدًا
2	أعرف أن التجارة الإلكترونية لا تتعارض مع اللوائح الخاصة بمجتمعي	7	4.42	0.73	عالٍ جدًا
3	أشتري – دائمًا- سلعاً نظامية من المتاجر الإلكترونية	17	3.65	1.45	عالٍ
4	أعمل بحث قبل شراء أي منتج من متاجر الإنترنت	9	4.22	0.97	عالٍ جدًا
5	أقارن المنتجات التي أخطط لشرائها مع غيرها من المنتجات من نفس الفئة، من حيث: (السعر، فترة الضمان، التسليم في الوقت المحدد)	10	4.20	0.99	عالٍ جدًا
6	أفضل استخدام مواقع التسوق الإلكترونية (على سبيل المثال، إي باي، وأمازون، وغيرها)	13	4.02	1.15	عالٍ
7	أفضل التسوق الإلكتروني بدلًا من الذهاب إلى السوق	19	3.02	1.12	متوسط
8	أمارس التسوق الالكتروني فقط للسلع التي لا أستطيع شراءها أو إيجادها في السوق	18	3.42	1.03	عالٍ
9	يمكنني استخدام الأجهزة الرقمية: (الحاسب الآلي، والهاتف المحمول وغيرها) في أعمالي اليومية دون تلقي أي مساعدة	2	4.71	0.66	عالٍ جدًا
10	أستطيع أن أحمل البرامج التي أريدها من شبكة الإنترنت	5	4.51	0.81	عالٍ جدًا
11	أنصح زملائي المعلمين وطلابي بالبرامج التي	6	4.48	0.78	عالٍ جدًا

	يحتاجونها				
12	أتعامل بالمعاملات المصرفية: (دفع الفواتير، تحويل الأموال، وغيرها) من خلال شبكة الإنترنت	4	4.60	1.00	عالٍ جدًا
13	أؤمن أنني يجب أن أكون قدوة لغيري، حول كيفية استخدام تقنية المعلومات، وأتصرف وفقًا لذلك	5	4.51	0.88	عالٍ جدًا
14	أحذر الذين يتصرفون بشكل غير صحيح في شبكة الانترنت	8	4.40	0.77	عالٍ جدًا
15	أقوم بتوعية الناس عن كيفية التعرف على المواقع الإلكترونية غير الآمنة	11	4.17	1.09	عالٍ
16	أساعد الناس في التعرف على كيفية الشراء من المواقع الإلكترونية الآمنة	14	4.00	1.00	عالٍ
17	استخدم خدمة البريد الإلكتروني للتواصل مع الآخرين	11	4.17	1.01	عالٍ
18	وسائل الاتصال الرقمية تسمح لي بالتواصل مع أصدقائي بسهولة	3	4.62	0.73	عالٍ جدًا
19	عندما أريد أن أبحث عن شيء ما، فإنني استخدم محركات البحث Google و Yahoo وغيرها.	1	4.77	0.59	عالٍ جدًا
20	أتابع الابتكارات فيما يتعلق بالأجهزة المحمولة والحاسب الآلي وغيرها...	15	3.85	1.19	عالٍ
21	أبحث عن البرامج الجديدة التي تجعل عملي في الأنشطة المدرسية أسهلاً.	16	3.77	1.08	عالٍ
22	أشجع المعلمين والطلاب لاستخدام الأجهزة الرقمية والدخول المستمر لشبكة الإنترنت	12	4.05	0.90	عالٍ
	المجموع الكلي		4.18	0.51	عالٍ

أظهرت النتائج في الجدول رقم (٤)، بأن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور التعليم كاملةً بمستوى(عالٍ)؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي للمحور (4.18). وأما الانحراف المعياري فقد كان(0.51)؛ حيث تراوحت فقرات المحور ما بين (عالية جدًا) و(عالية)، ما عدا الفقرة السابعة التي توفرت بمستوى (متوسط)، وقدره(3.02)، وبانحراف معياري يبلغ (1.12)؛ مما يدل على وجود تشتت حول مسألة التسوق من خلال شبكة الإنترنت، ويعزو الباحث في توفر هذه الدرجة؛ إلى أن الشراء من الإنترنت ليست ثقافة منتشرة في المملكة العربية السعودية؛ بسبب أن فكرة الضمان الدولي غير محبذة لدى البعض، بالإضافة إلى أن مسألة الشراء من خلال شبكة الإنترنت؛ تتطلب التعامل باللغة الإنجليزية في بعض الأحيان، وكما أشار (سنكار،٢٠١١) في

دراسته إلى: أن أغلب أفراد العينة لم يفضلوا التسوق من خلال الإنترنت، وأنه من غير الطبيعي أن تشتري بضاعة من غير النظر إليها، وفحصها بالعين المجردة، وهذا ما يؤدي إلى خوف البعض من أن يتم التحايل به، وإرسال بضائع مغشوشة، أو التي لم يتم اختيارها من قبل المشتري، فهذا هو مبدأ عدم المصداقية من قبل متسوقي الإنترنت. ومن الملاحظ في هذا المحور: أن أغلب الفقرات التي تطرقت إلى التسوق الإلكتروني، كالفقرات: (الثالثة، والرابعة، والسادسة، والسابعة، والثامنة) وجود تشتت عالٍ مشترك بينها، دلالة على وجود ضعف في هذا الجانب، وإذا قُورنت الفقرات السابقة الذكر مع الفقرتين: (الخامسة عشرة، والسادسة عشرة) التي حصلت كذلك على تشتت عالٍ، والتي تطرقت إلى التعامل مع المواقع الآمنة والموثوقة؛ يلاحظ أن هناك ترابطاً بين الفقرات؛ حيث إن التسوق الإلكتروني مرتبط بكون أن هذه المواقع يجب أن تكون آمنة وموثوقة في آنٍ واحد، وله أهمية كبرى -مستقبلًا- في ظل التقدم والتطور في مجال التقنية، وأن هناك ضعفاً واضحاً في كيفية الاكتشاف بين المواقع الآمنة، والمواقع الوهمية، وكيفية التعامل معها لدى المعلمين، مما يكشف عن قصور في تقديم دورات، أو عدم التركيز عليها في المناهج الدراسية.

3- فيما يتعلق بمحور (الحماية) فكانت الإجابات لهذا المحور يوضحها الجدول التالي:

جدول (٥): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات العينة على فقرات محور (الحماية) (ن=٣٥)

الفقرة	العبارة	الرتب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى توافر المعيار
1	أؤمن أن كل شخص لديه الحقوق الرقمية الأساسية، مثل: الخصوصية، والحق في التعبير والكلام	5	4.51	0.78	عالٍ جدًا

2	أعتقد أن الحقوق الرقمية الأساسية يجب فهمها من قبل مستخدمي تقنية المعلومات والاتصالات.	4	4.54	0.91	عالٍ جدًا
3	أقرأ – دائمًا- بيان الخصوصية قبل تثبيت أي برنامج جديد.	14	2.94	1.39	متوسط
4	دائمًا أحتفظ بنسخة احتياطية من البيانات الهامة في قرص صلب آمن أو خارجي.	10	3.88	1.07	عالٍ
5	أغيّر – بانتظام- كلمات المرور الخاصة بي؛ لحماية خصوصيتي.	15	2.88	1.30	متوسط
6	أتعامل دائمًا مع المواقع الموثوقة والخالية من الضرر.	8	4.08	0.95	عالٍ
7	عندما ألاحظ أشياء غريبة تحدث في جهاز الحاسب الآلي الخاص بي، أذهب به على الفور إلى مركز الصيانة.	14	2.94	1.08	متوسط
8	لا افتح أي ملفات، أو رسائل غير معروفة، أو غير موثوق بها .	6	4.40	0.73	عالٍ جدًا
9	أحاول ألا أتحدث طويلًا في الهاتف الجوال .	12	3.74	1.12	عالٍ
10	آخذ قسطًا من الراحة؛ عندما أستخدم الأجهزة الرقمية لفترة طويلة.	13	3.42	1.17	عالٍ
11	لا أشارك كلمة المرور لبريدي الإلكتروني، أو للدخول إلى موقع الويب مع أي أحد، أو طرف ثان عبر شبكة الإنترنت .	2	4.74	0.81	عالٍ جدًا
12	لا أتعامل بكلمة السر الخاصة بي؛ عند استخدامي لأجهزة الحاسب في الأماكن العامة .	9	4.05	1.05	عالٍ
13	أتجنب إعطاء معلومات عني، كعنواني، رقم هاتفي، تاريخ ميلادي، وغيرها من البيانات الشخصية بالمراسلة أو تسجيلها في حسابات مواقع الشبكات الاجتماعية، مثل الفيس بوك، تويتر، وغيرها.	11	3.80	1.30	عالٍ

14	لدي برنامج حماية من الفيروسات مثبت في جهازي الشخصي.	7	4.20	1.15	عالٍ جدًا
15	لا أزود أي طرف آخر غير معروف على شبكة الإنترنت بمعلوماتي البنكية، مثل: الحسابات المصرفية، أو بطاقات الائتمان.	1	4.77	0.68	عالٍ جدًا
16	لا أحفظ أية معلومات مهمة على أجهزة الحاسب الآلي في الأماكن العامة.	3	4.60	0.69	عالٍ جدًا
17	أعتقد أن استخدام التقنيات الرقمية يكون باعتدال بين الإفراط والإهمال.	7	4.20	0.99	عالٍ جدًا
18	أحذر الناس من حولي من المواقف السلبية التي واجهتني في شبكة الإنترنت.	7	4.20	0.93	عالٍ جدًا
المجموع الكلي			3.99	0.48	عالٍ

أظهرت النتائج في الجدول رقم (٥)، بأن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور كاملةً بمستوى (عالٍ)؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي للمحور (3.99)، والانحراف المعياري (0.48)، حيث تراوحت مستوى فقرات المحور ما بين: (عالٍ جدًا) و(متوسط)؛ دلالة على اختلاف إجابات المعلمين لهذا المحور. وجاءت الفقرة (الخامسة عشر) كأعلى فقرة، بمتوسط حسابي (4.77)، وبأقل تشتت؛ حيث بلغ انحرافها المعياري (0.68)؛ دلالة على اتفاق أغلب أفراد العينة حول رؤيتهم، بعدم تزويد أي طرف غير معروف في شبكة الإنترنت بأي معلومات سرية، ويرجع الباحث ذلك للتوعية المستمرة من البنوك، ومؤسسة، والهيئات الأخرى في التحذير المستمر من عدم تزويد البيانات الخاصة البنكية، أو حفظها في مواقع الإنترنت عند طلب ذلك؛ حيث يسهل سرقتها، وهو مستوى مطمئن كمعيار حماية متوفر لدى المعلمين لهذه النقطة. وجاءت الفقرة الخامسة كأقل متوسط حسابي (2.88)، بمستوى (متوسط) وتشتت عالٍ بلغ (1.30)؛ حيث إن أفراد العينة لم تكن آراؤهم متماثلة، وهي دلالة على عدم الاهتمام من قبل بعض المعلمين بتغيير كلمة المرور، التي من الممكن مع الوقت أن تتعرض للسرقة؛ بواسطة برمجيات خبيثة، تكون مخزنة - في الغالب- على الأجهزة المستخدمة بشكل مستمر؛ مما يستدعي التوقف عند هذه النقطة. وذكر

(سنكار،٢٠١١) في دراسته عن هذا المحور: بأن بعض الأفراد لا يحرصون على تغيير كلمات السر، بل يشاركونها مع أصحابهم، ولا يرون في ظهور بعض معلوماتهم الشخصية: كالاسم، ورقم الهاتف، والبريد الإلكتروني على وسائل التواصل أية خطورة ظاهرة قد يتعرضون لها؛ مما يعرضها للسرقة، وهذا ضعف منهم في جانب الحماية. كما حصلت الفقرة الثالثة كثاني أقل رتبة بين فقرات المحور بدرجة (متوسط)، وتشتت عالٍ بين درجات المحور، وهي دلالة على اختلاف استجابات المعلمين، حول قراءة بيانات الخصوصية عند تنصيب البرامج على الأجهزة الذكية، والذي قد يأتي باللغة العربية أو بالإنجليزية، ويكون مطولًا؛ بحيث يستهلك وقتًا من المستخدم، وعدم قراءة بيانات الخصوصية؛ يؤدي إلى عدم معرفة المستخدم بما له، وبما عليه من حقوق، وهي تتوافق مع الفقرة الخامسة من المحور الأول، التي أشارت إلى أن المعلمين، وبعض فئات المجتمع ليس لديهم دراية كافية بحقوق الملكية الفكرية، وحقوق الاستخدام، مما قد يعرضهم للمسؤولية من جانب، أو انتهاك خصوصياتهم والاستفادة من بياناتهم من جانب آخر. كما يلاحظ على المعلمين اختلاف آرائهم حول محور(الحماية)؛ حيث دلّت إجابات المعلمين لفقرات المحور على وجود تشتت واختلاف كبير في درجات الانحراف المعياري، وكذلك اختلاف المستويات من: (عالٍ جدًا إلى متوسط)، وهذا الاختلاف له دلالة على وجود قصور في هذا الجانب لدى بعض المعلمين، وهذا المحور الذي يعدّ من أهم المحاور في هذا العصر، مع انتشار التقنية واستخدامها من قبل الجميع، والاتصال الدائم بشبكة الإنترنت.

ثانيًا: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني ومناقشتها:

- **هل هناك علاقة بين: (سنوات الخبرة التدريسية، نوع المؤهل العلمي، متوسط الاستخدام اليومي للتقنية) وبين مستوى مواطنة المعلمين الرقمية في ضوء محاور (ريبيل،2014)؟**

للكشف عن نتائج هذا السؤال، المتعلق بوجود فروق ذات دلالة إحصائية، بين وجهة نظر المعلمين بامتلاكهم معايير المواطنة الرقمية؛ تعزى إلى المتغيرات: (سنوات الخبرة التدريسية، متوسط الاستخدام اليومي للتقنية، نوع المؤهل العلمي)، استُخدِم اختبار (ت) لعينتين مستقلتين؛ لمعرفة درجة الفروق، وجاءت النتائج كما يلي:

1- **فيما يتعلق بمتغير (سنوات الخبرة التدريسية) فكانت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:**

جدول (٦): نتائج اختبار (ت) لمجموعتين؛ وفقًا لمتغير (سنوات الخبرة التدريسية) وبين مستوى المواطنة الرقمية للمحاور الثلاثة:

محاور توفر المعايير	المتغير	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
الاحترام	أقل من 10 سنوات	17	4.31	0.48	-0.78	34	0.43
	من 10 سنوات فأكثر	18	4.43	0.46			
التعليم	أقل من 10 سنوات	17	4.19	0.46	0.10	34	0.91
	من 10 سنوات فأكثر	18	4.17	0.56			
الحماية	أقل من 10 سنوات	17	3.96	0.55	-0.97	34	0.92
	من 10 سنوات فأكثر	18	4.13	0.45			
الاستبانة ككل	أقل من 10 سنوات	17	4.13	0.45	-0.10	34	0.91
	من 10 سنوات فأكثر	18	4.15	0.52			

تشير النتائج في الجدول (٦) أنه لا توجد فروقٌ ذات دلالة إحصائية بين استجابات العينة؛ وفقًا لمتغير (سنوات الخبرة التدريسية) عند (α =0.05)؛ بحيث لا يوجد هناك فرق بين سنوات الخدمة التدريسية للمعلمين، وذلك مقابل كل محور من المحاور الثلاثة؛ حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية للمحاور ككل (0.91)، مما يظهر أن سنوات التدريس لا تؤثر في مستوى مواطنة المعلمين الرقمية، مهما بلغت خبرة المعلم التدريسية. وعند التفضيل يمكن ملاحظة أن النتائج الخاصة بالمعلمين، الذين تجاوزت خدمتهم (١٠ سنوات) بالإجمال، هم أكثر مواطنةً رقميةً في استخدام التقنية، وقد يعود ذلك إلى فارق السن، والخبرة في مجال التقنية، وأن الأكبر سنًا من المعلمين أكثر انسجامًا، وأكثر احترامًا للناس في تعاملهم في هذا المجال، الذي يتكون من الخبرة التراكمية لدى المعلم من الفترة الطويلة للاستخدام، ومن الملفت للنظر أن المعلمين الذين خبرتهم تقل عن (10 سنوات) تحصلوا على أقل متوسط (3.96) في محور الحماية؛ وذلك مؤشر إلى أن المعلمين الأقل سنًا، هم أكثر جرأة من الأكثر خبرة، وأنهم ربما يرون في تصرفات زملائهم الأكثر

سنًا تحفظًا أكثر من اللازم، ولم تشر أيٌّ من الدراسات السابقة على قياس هذا المتغير مع المعلمين، وإنما أُدرِج في هذا البحث؛ لأهميته، ولمعرفة درجة تأثيره من عدمها على المعلمين.

2- فيما يتعلق بمتغير (نوع المؤهل التعليمي) فكانت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (٧): نتائج اختبار (ت) لمجموعتين؛ وفقًا لمتغير (نوع المؤهل التعليمي) وبين مستوى المواطنة الرقمية ضمن للمحاور الثلاثة:

محاور توفر المعايير	المتغير	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
الاحترام	بكالوريوس	18	4.46	0.47	1.20	34	0.23
	ماجستير	17	4.27	0.45			
التعليم	بكالوريوس	18	4.22	0.51	0.48	34	0.62
	ماجستير	17	4.14	0.51			
الحماية	بكالوريوس	18	4.10	0.52	1.17	34	0.24
	ماجستير	17	3.87	0.62			
الاستبانة ككل	بكالوريوس	18	4.21	0.45	0.95	34	0.34
	ماجستير	17	4.06	0.50			

أثبتت نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين، كما في جدول (٧) بأنه لا توجد فروقٌ ذات دلالة إحصائية بين استجابات العينة؛ وفقًا لمتغير (نوع المؤهل التعليمي)؛ حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.34)، مما يدل أن درجة المؤهل التعليمي: (البكالوريوس، الماجستير) لا تؤثر في مستوى مواطنة المعلمين الرقمية، وهذه الدلالة يمكن أن تعدّ صحيحة، فعلى وجه الإجمال؛ مؤهل (البكالوريوس) أكثر متوسطًا من مؤهل (الماجستير)، وهي دلالة إلى أن نوعية المؤهل لا تشكّل فرقًا في المواطنة الرقمية، واتفقت نتائج هذا المحور مع دراسة (الزهراني،٢٠١٥) في عدم وجود فروق إحصائية، تبعًا لنوع المؤهل التعليمي؛ إذ من الملاحظ أن المواطنة الرقمية لا تدرّس في كليات التربية وكليات المعلمين، سواءً في العالم العربي، أو العالم الخارجي، وهو ما أشارت إليه أغلب الدراسات: (سنكار،٢٠١١)، (نوردين،٢٠١٥)، (لندسي،٢٠١٥)، (المسلماني،٢٠١٥)، (الجزار،٢٠١٥)، (الزهراني،٢٠١٥).وهذا سبب محتمل لاختلاف مستويات أفراد عينة البحث، ضمن المحاور الثلاثة: (الاحترام، والتعليم، والحماية) في السؤال الأول، وكذلك وجود اختلاف وتشتت عالي في إجاباتهم، في إشارة واضحة إلى أن الخبرات التي يمتلكها المعلمون ليست موحدة، وغير متفق عليها من قبل الجميع، وإنما نتيجة ممارسات وخبرات فردية، وهذا سبب كافٍ - من

وجهة رأي الباحث- بأهمية وجود مواد لتدريس المواطنة الرقمية للمعلمين في كليات التربية وإعداد المعلمين -مستقبلًا-؛ حيث إن إعداد المعلم، وتعليمه المواطنة الرقمية بشكل مخطط ومنظم في المرحلة الجامعية؛ يساعد على امتلاكه للخبرات المطلوبة، ويتمكّن من تدريسها للطلاب، وأيضًا يظهر ذلك في سلوكه أثناء استخدام التقنية، وتعليم المواطنة الرقمية لطلاب التعليم العالي - معلمي المستقبل- بمفهومها ومعاييرها؛ يساعد على ارتقاء لمواطنتهم الرقمية، ويحافظ على خصوصياتهم، والاستفادة من التقنية بشكل إيجابي، كما تم دراستها عند: (نوردين،٢٠١٥)، و(لندسي،٢٠١٥)،و(الزهراني،٢٠١٥)، و(الشاعر،٢٠١٥) . وكما تم ذكره؛ فإن مناهج الحاسب الآلي -في المرحلة الثانوية، تحتوي على موضوعات لها علاقة بمعايير المواطنة الرقمية بشكلٍ غير مباشر، فمع التركيز على تدريسها لمعلمي الحاسب الآلي -على وجه الخصوص- بمفهومها المستقل والمنظم الذي يغطي جميع الجوانب؛ يساعد على تنشئة جيل في المستقبل واعٍ بفوائد التقنية ومخاطرها.

3- فيما يتعلق بمتغير (معدل الاستخدام اليومي للتقنية) فكانت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (٨): نتائج اختبار (ت) لمجموعتين؛ وفقًا لمتغير (معدل الاستخدام اليومي للتقنية) وبين مستوى المواطنة الرقمية للمحاور الثلاثة:

مجاور توفر المعايير	المتغير	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
الاحترام	أقل من 5 ساعات	17	4.50	0.38	1.12	34	0.26
	من 5 ساعات فأكثر	18	4.34	0.43			
التعليم	أقل من 5 ساعات	17	4.26	0.38	0.43	34	0.66
	من 5 ساعات فأكثر	18	4.19	0.50			
الحماية	أقل من 5 ساعات	17	4.11	0.56	0.88	34	0.38
	من 5 ساعات فأكثر	18	3.94	0.55			
الاستبانة ككل	أقل من 5 ساعات	17	4.24	0.38	0.80	34	0.42
	من 5 ساعات فأكثر	18	4.12	0.47			

أشارت نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين، كما في جدول (٨)؛على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المعلمين الذين يستخدمون التقنية لفترة (أكثر من٥ ساعات)، مع الذين يستخدمون التقنية لفترة(أقل من ٥ ساعات)؛ وذلك وفقًا لإجابات العينة؛ حيث بلغت الدلالة مقدار (0.42)، وهي دلالة تشير إلى أنه لا علاقة للوقت الذي يستخدم فيه المعلم التقنية في زيادة مستوى معيار المواطنة الرقمية لديه، واختلفت النتيجة مع دراسة (الزهراني،٢٠١٥) التي أثبتت أن معدل الاستخدام اليومي للتقنية، له تأثيرٌ على معيار المواطنة الرقمية لمستخدمي التقنية، ويرجع الاختلاف - برأي الباحث- إلى أن أفراد العينة في دراسة (الزهراني،٢٠١٥) هم أكثر شغفاً باستخدام التقنية؛ بحكم أنهم طلاب في التعليم العالي، وممن نشؤوا على وجود التقنية منذ صغرهم، بعكس أفراد عينة هذا البحث من بعض المعلمين، الذين من الممكن أنه لم يسبق لهم أن ترعرعوا على التقنية(ريبل،٢٠١٢).وتشير النتائج أن من يستخدمون التقنية لفترة (أقل من ٥ ساعات) في اليوم، هم أكثر مواطنةً رقميةً، ممن يعملون أكثر من ذلك، ويشير هذا التفسير غير المتوقع من عينة البحث إلى ما تم ذكره في تفسير جدول (٧) حول أهمية تدريس المواطنة الرقمية كمادة رسمية، أو مدموجة مع مادة أخرى؛ بحيث يكون هناك تحكم وضبط لمعايير المواطنة الرقمية لأية ظواهر أو متغيرات أخرى.

ثالثًا: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث ومناقشتها:

- **هل يوجد اختلاف بين مستويات المواطنة الرقمية للمعلمين في ضوء المحاور الثلاثة: (محور الاحترام، محور التعليم، محور الحماية).**

للحصول على نتائج هذا السؤال، قُوْرنت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وترتيب المحاور؛ حسب الرتبة، ومستوى توافر المعيار، وذلك حسب الجدول التالي:

جدول (٩): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتقديرات العينة ضمن محاور الدراسة:

الفقرة	المحاور	الرتب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى توافر المعيار
1	الاحترام	1	4.37	0.47	عالٍ جدًا
2	التعليم	2	4.18	0.51	عالٍ

3	الحماية	3	3.99	0.57	عالٍ

دلّت النتائج السابقة للمحاور الثلاثة : على توفر معايير المواطنة الرقمية التسعة للمعلمين، بنسبٍ قريبة التفاوت من حيث المستوى، ويتضح من الجدول السابق، انفراد محور (الاحترام) كأعلى درجة بين المحاور الثلاثة، حيث تحصّل على مستوى (عالٍ جدًا)، بمتوسط (4.37)، وبانحراف معياري (0.47)، وتحصّل كلٌ من المحورين: (التعليم)، و(الحماية) على نفس المستوى (عالٍ)، بمتوسط (4.18) وانحراف معياري (0.51)، وبمتوسط (3.99)، وانحراف (0.57) على التوالي، وتجدر الإشارة إلى أن علاوة على حصول المعلمين على مستويات تعتبر عالية في معايير المواطنة الرقمية؛ حسب: (محور الاحترام، محور التعليم، محور الحماية)؛ إلا أنه يوجد ضعفٌ في بعض المعايير: كالقانون الرقمي، والتجارة الرقمية، والأمن الرقمي، والتي لها تأثير على مستوى مواطنة المعلمين؛ حسب إجاباتهم في أداة الدراسة.

التوصيات والمقترحات:

من خلال ما توصل إليه البحث من نتائج، يوصي البحث بما يلي:

1- نظرًا إلى أن موضوع (حقوق الملكية الفكرية) ضمن معيار (القانون الرقمي) لم يتحصل إلا على مستوى (متوسط) كأدنى مستوى في محور (الاحترام)؛ فإن الباحث يوصي برفع جانب الوعي في حقوق الملكية الفكرية لدى المعلمين، بإجراء دورات تثقيفية، وبرامج تدريبية تعزز هذا الجانب.

2- بما أن العامة من الناس – مستقبلاً- سيتعاملون مع (التجارة الإلكترونية) بشكل أوسع، وكذلك حصول المعلمين على أقل مستوى في محور (التعليم)؛ فإن الباحث يوصي بإجراء دورات تطويرية عن (التسوق والتجارة الرقمية) للمعلمين؛ لتعزيز خبراتهم.

3- نظرًا لوجود تشتت عالٍ واختلاف ملاحظ بين درجات الانحراف المعياري ضمن محور (الحماية)، واختلاف إجابات المعلمين حولها؛ فإن الباحث يوصي بإجراء دورات تثقيفية وتدريبية في (الحماية وأمن المعلومات) للمعلمين؛ وذلك لرفع كفاءتهم في مواجهة أخطار التقنية، وتعزز من خبراتهم.

4- نظرًا لأن البرامج التعليمية: (البكالوريوس، والماجستير) ليس لها تأثير في مواطنة المعلمين الرقمية؛ فإن الباحث يوصي بإضافة مواد لتدريس المواطنة الرقمية في التعليم العالي، وتحديدًا في كليات التربية، وإعداد المعلمين.

5- نظرًا إلى أن الباحث توصل إلى نتائج - بشكل عام- حول تأثير وأهمية المواطنة الرقمية على مواطني الدول، وبسبب اهتمام الحكومات الغربية لهذا المفهوم – حديثًا- وتطبيقه في تعليمهم؛ فإن الباحث يوصي بتولي الحكومات العربية مسؤولية اعتماد معايير المواطنة الرقمية، ضمن أنظمة التعليم في دولهم.

6- بناءً على ما توصل له الباحث من نتائج بتساوي خبرات المعلمين، بمختلف مؤهلاتهم العلمية؛ وبناءً على توصيات الدراسات السابقة في هذا المجال؛ فإن الباحث يوصي بتولي الجامعات مسؤولية إدراج مادة مستقلة؛ لتدريس المواطنة الرقمية لمعلمي المستقبل في كليات التربية، وإعداد المعلمين، أو تكون مدرجة ضمن مواد أخرى.

وفي ضوء النتائج، تقترح الدراسة ما يلي:

1- إجراء دراسة مقارنة؛ لمعرفة مستوى توافر معايير المواطنة الرقمية لدى معلمي الحاسب الآلي في القرى، والمحافظات، ومقارنتها بنتائج هذه الدراسة.

2- إجراء دراسات لتوافر معايير المواطنة الرقمية على معلمي التخصصات الأخرى، ومقارنتها بنتائج هذه الدراسة.

المراجع:

الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة الرياض. (١٤٣٧). **البطاقة الإحصائية لعام ١٤٣٧هـ**. استُعرضت بتاريخ: ١٤٣٧/١١/١٠هـ على الرابط:

http://edu.moe.gov.sa/Riyadh/DocumentCentre/Pages/default.aspx?DocId=12dfcdbb-b5e7-4b94-96f7-b82885b5ac58

الجزار، هالة حسن. (٢٠١٤). دور المؤسسة التربوية في غرس قيم المواطنة الرقمية: تصور مقترح. **دراسات عربية في التربية وعلم النفس**. ٦٥، ٣٨٥-٤١٨.

الدويلة، أمل بدر. (٢٠١٥). قيم المواطنة لدى طلبة جامعة الكويت، وعلاقتها ببعض المتغيرات. الكويت: **المجلة التربوية**. ٢٩(١١٤). ٥٧-٩٩.

ريبيل، مايك. (٢٠١٢). **المواطنة الرقمية في المدارس**. ترجمة: مكتب التربية العربية لدول الخليج-الرياض.

ريبيل، مايك. (٢٠١٣). **تنشئة الطفل الرقمي-دليل المواطنة الرقمية لأولياء الأمور**. ترجمة: مكتب التربية العربية لدول الخليج-الرياض.

شرف، صبحي شعبان والدمرداش، محمد السيد. (٢٠١٤). **معايير التربية على المواطنة الرقمية وتطبيقاتها في المناهج الدراسية**. قدم إلى المؤتمر السادس للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم. عمان: جامعة السلطان قابوس. تمت المشاهدة بتاريخ ٢٥ مايو ٢٠١٦ على الرابط:http://aroqa.org/uploads/newsImage/file/final_proceeding_2014_2.pdf

عباس، محمد ونوفل، محمد والعبسي، محمد وأبو عواد، فريال. (٢٠١٥). **مدخل إلى مناهج البحث في التربية وعلم النفس**. ط٦. عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

العدوان، زيد سليمان ومصطفى، فضية محمود. (٢٠١٥). أثر برنامج تدريبي في تنمية مبادئ المواطنة العالمية لدى معلمي التاريخ في الأردن. الأردن: مجلة **دراسات -العلوم التربوية**.٤٢(١)، ١٢٧-١٣٨.

عز الدين، ريطاب. (٢٠١٦). طمس تكنولوجيا الإعلام والاتصال للهوية الوطنية :دراسة حالة المجتمعات العربية. الجزائر: **مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية**. (٢٠)، ٢٢١-٢٣١.

العمري، علاء الدين يوسف. (٢٠٠٤). المراهق وشبكة الإنترنت: الفوائد والمخاطر. الدوحة: **مجلة التربية**.٣٣ (١٤٨) ٢٦١ – ٢.

عليان، ربحي مصطفى وغنيم، عثمان محمد. (٢٠٠٤). **أساليب البحث العلمي-الأسس النظرية والتطبيق** العملي. ط١. الأردن: عمان. دار صفاء للنشر والتوزيع.

الفتلي، حسين هاشم. (٢٠١٤). **أسس البحث العلمي في العلوم التربوية والنفسية -مفاهيمه، عناصره، مناهجه**. عمّان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

القايد، مصطفى. (٢٠١٤). **مفهوم المواطنة الرقمية Citizenship Digital**. المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني، استُرجعت بتاريخ ٢٥ مايو ٢٠١٦م، متاح على الشبكة على الرابط: http://www.new-educ.com/definition-of-digital-citizenship.

لموشي، زهية. (٢٠١٦). **تفعيل نظام التعليم الإلكتروني كآلية لرفع مستوى الأداء في الجامعات في ظل تكنولوجيا المعلومات**. أعمال المؤتمر الدولي الحادي عشر: التعلم في عصر التكنولوجيا الرقمية| طرابلس ٢٢ -٢٤ أبريل ٢٠١٦.

المسلماني، لمياء إبراهيم. (٢٠١٤). التعليم والمواطنة الرقمية: رؤية مقترحة. **القاهرة: عالم التربية**، ١٥(٤٧)، ١٥-٩٤.

ميلوكه، عربي. (٢٠١٥). **Economic Globalization in Africa: TheTwo-Sided Coin**. الجزائر: **مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية**. ٣٤، ٢٩٤-٣٠٩.

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (١٤٢٨). **نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية**. استُعرض بتاريخ ١٤٣٧/١١/١٠هـ على الرابط: https://www.boe.gov.sa/m/viewsubsystemdetails.aspx?lang=ar&systemid=217

الهدلق، عبد الله عبد العزيز. (٢٠١٠). **واقع وعي المعلمين وطلاب جامعة الملك سعود بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بحماية البرامج الحاسوبية**. الرياض: بحث غير منشور، ، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

AKCAY, B. (2008). THE RELATIONSHIP BETWEEN TECHNOLOGY AND ETHICS; FROM SOCIETY TO SCHOOLS. *Turkish Online Journal of Distance Education*. Volume: Nine, Number: Four, Article 9.

Al-Zahrani, A. (2015). *Toward Digital Citizenship: Examining Factors Affecting Participation and Involvement in the Internet Society among Higher Education Students*. International Education Studies, v8 n12 p203-217.

Elshair, H. (2015). Develop Students' Digital Citizenship Profiles Using Online Diaries of Field Work. ISTE conference in Philadelphia from jone28-july 1/2015 on link: https://www.isteconference.org/2015/?id=94176142

Lindsey, L. (2015). *Preparing Teacher Candidates for 21st Century Classrooms: A Study of Digital Citizenship*. ASU Graduate College, ARIZONA STATE UNIVERSITY, on link: http://hdl.handle.net/2286/R.A.150461

Nordin, M. (2015*). Self-Regulated Digital Citizen: A Survey of Malaysian Undergraduates*. Research Journal of Social Sciences. 8(11), Special, Pages: 20-24

Ribble, M. (2012). Digital citizenship for educational change. Kappa Delta Pi Record, 48(4), 148-151. http://dx.doi.org/10.1080/00228958.2012.734015

Ribble, M. (2014). Digital Citizenship: Using Technology Appropriately. Retrieved June13, 2016, from http://digitalcitizenship.net/Nine_Elements.html

Ribble, M. (2011). Digital Citizenship in Schools Second Edition. Retrieved June 13, 2016, from https://www.iste.org/docs/excerpts/DIGCI2-excerpt.pdf

Sincar, M. (2011). *An Analysis of Prospective Teachers' Digital Citizenship Behavior Norms*. International Journal of Cyber Ethics in Education, 1(2), 25-40.

Steinberg, Scott. (2012). Why Digital Citizenship Must Be Taught in Schools. Article visit on: 12/9/2016 at link: http://allthingsd.com/20120319/why-digital-citizenship-must-be-taught-in-schools/

ملحق (١)

أسماء محكمي الاستبانة

م	المحكم	الدرجة الوظيفية
١	أ.د. عبدالله بن عبدالعزيز الهدلق	عضو هيئة تدريس
٢	أ.د. محمد بن عبدالرحمن الديحان	عضو هيئة تدريس
٢	د. رياض بن عبد الرحمن الحسن	عضو هيئة تدريس

٣	أ. طارق بن غالب المطيري	محاضر- ماجستير
٤	أ. أحمد بن عبدالله الضباح	مشرف حاسب آلي- ماجستير
٥	أ. عبدالعزيز غرمان الشهري	مشرف حاسب آلي- ماجستير
٦	أ. سلطان بن غصاب المطيري	مشرف حاسب آلي- ماجستير
٧	أ. عبدالله بن محمد الراشد	معلم حاسب آلي - ماجستير
٨	أ. سطام بن هادي المطيري	معلم حاسب آلي - ماجستير
٩	أ. محمد بن عمر العويثاني	معلم حاسب آلي - ماجستير
١٠	أ. عبدالله بن محمد الغامدي	معلم حاسب آلي - ماجستير
١١	أ. عطية محمد الزهراني	معلم حاسب آلي - ماجستير